Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

أثر طبيعة النظام السياسي الصيني في رسم ملامح السياسة الخارجية تجاه المغرب العربي

محمد السائح محمد القحواش
جامعة صبراتة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – صرمان

The Impact of the Chinese Political System on Shaping Foreign Policy towards the Maghreb

Mohammed Al-Sayeh Mohammed Al-Qahwash
University of Sabratha / Faculty of Economics and Political Science – Surman
mhmdalsa37@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/04/07 تاريخ المراجعة 09/ 05/ 2026 تاريخ القبول:2026/05/20- تاريخ النشر: 09/ 06/ 2026

ملخص

تتمحور هذه الدراسة حول تحليل العلاقة بين طبيعة النظام السياسي الصيني وسلوك الصين الخارجي، مع التركيز على سياستها تجاه دول المغرب العربي. تنطلق الورقة من فرضية أن فهم السياسة الخارجية الصينية لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن إدراك خصائص نظامها السياسي الداخلي، القائم على هيمنة الحزب الشيوعي، والاشتراكية ذات الخصوصية الصينية، وآليات صنع القرار المركزي التي تجمع بين الانضباط الأيديولوجي والبراغماتية في الممارسة. فالنظام السياسي الصيني يمثل الإطار المرجعي الذي تتحدد من خلاله توجهات الصين الخارجية، سواء في اختيار أولوياتها أو في تحديد أدواتها الدبلوماسية والاستراتيجية.

وترى الدراسة أن السلوك الخارجي الصيني يتأثر بمجموعة من المحددات الداخلية، من أبرزها طبيعة البنية المؤسسية، ودور الحزب الحاكم في رسم السياسات، وحسابات الشرعية والاستقرار الداخلي، إضافة إلى المحددات الخارجية المرتبطة بتطور النظام الدولي والتفاعلات الإقليمية. ومن هذا المنطلق، فإن السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي تعكس بصورة واضحة التوازن بين هذه العوامل الداخلية والخارجية، حيث تتبنى الصين نهجًا يقوم على البراغماتية السياسية، والانفتاح الاقتصادي، والحياد في القضايا الخلافية، بما ينسجم مع فلسفة النظام السياسي الذي يسعى إلى تحقيق مصالح الدولة دون الدخول في صراعات أيديولوجية أو سياسية.

وتبرز أهمية هذه المقاربة في كونها تسلط الضوء على كيفية انعكاس بنية النظام السياسي الصيني على توجهاته الخارجية، خاصة تجاه منطقة المغرب العربي التي تمثل بالنسبة لبكين مجالًا استراتيجيًا ضمن مشروع "الحزام والطريق"، وبوابة نحو إفريقيا وأوروبا. ومن ثمّ، فإن الدراسة تسعى إلى الكشف عن عمق الارتباط بين الداخل الصيني والخارج الدبلوماسي، وكيف تتحول خصائص النظام السياسي إلى محدد فعّال في رسم ملامح السياسة الصينية في هذه المنطقة الحيوية.

الكلمات المفتاحية: **النظام السياسي – الصين – السياسة الخارجية – المغرب العربي.**

Abstract

This study examines how China’s political system shapes its foreign behavior, focusing on its policy toward the Maghreb countries. It argues that China’s foreign policy cannot be understood without considering its internal political structure—dominated by the Communist Party, socialist principles with Chinese characteristics, and centralized yet pragmatic decision-making. The study highlights that China’s external conduct is driven by both domestic factors,

such as institutional structure and regime stability, and external ones, including global and regional dynamics. In dealing with the Maghreb, China pursues a pragmatic, economically open, and non–ideological approach aligned with its political philosophy. The research concludes that the Chinese political system plays a decisive role in defining the country's diplomatic strategies, particularly in regions of strategic importance like the Maghreb, which serves as a key link in the Belt and Road Initiative and a gateway to Africa and Europe.

المقدمة

شهدت الصين خلال العقود الأخيرة تحولًا نوعيًا جعلها إحدى القوى الدولية الأكثر تأثيرًا في النظام العالمي المعاصر، الأمر الذي دفع الباحثين إلى الاهتمام بدراسة طبيعة نظامها السياسي وانعكاساته على سلوكها الخارجي. ويتميز النظام السياسي الصيني بخصوصية تجمع بين القيادة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وبين مؤسسات الدولة الحديثة، وهو ما يجعل عملية صنع القرار، وخاصة في مجال السياسة الخارجية، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالبنية السياسية والمؤسسية للدولة.

وتُعد السياسة الخارجية الصينية نتاجًا لتفاعل مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، حيث تؤثر طبيعة النظام السياسي وآليات صنع القرار ودور الحزب الحاكم في تحديد أولويات الصين الخارجية وتوجيه علاقاتها الدولية. وفي هذا السياق، برزت منطقة المغرب العربي باعتبارها إحدى المناطق ذات الأهمية المتزايدة في الاستراتيجية الصينية، لما تتمتع به من موقع جيوسياسي مهم يربط بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي، فضلًا عن دورها في دعم مبادرة الحزام والطريق التي تمثل أحد أبرز المشاريع الاستراتيجية للصين في القرن الحادي والعشرين.

وقد شهدت العلاقات الصينية مع دول المغرب العربي تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، تجسد في تنامي التعاون الاقتصادي والاستثماري والدبلوماسي، الأمر الذي يثير تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين الخصائص الداخلية للنظام السياسي الصيني وبين التوجهات التي تحكم سياسته الخارجية تجاه هذه المنطقة.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر طبيعة النظام السياسي الصيني في رسم ملامح السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المغرب العربي، من خلال دراسة المحددات المؤسسية والسياسية الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي، وبيان انعكاساتها على توجهات الصين وأدواتها الدبلوماسية والاستراتيجية في المنطقة.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات علمية وعملية تتمثل فيما يلي:

الأهمية العلمية

- الإسهام في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بدراسة النظام السياسي الصيني وعلاقته بالسياسة الخارجية.
- توضيح العلاقة بين المتغيرات الداخلية للنظام السياسي وبين السلوك الخارجي للدولة في إطار دراسات السياسة الخارجية.

- تقديم تحليل أكاديمي لطبيعة الحضور الصيني المتنامي في منطقة المغرب العربي.
- سد جانب من النقص في الدراسات العربية التي تربط بين بنية النظام السياسي الصيني وسياساته الخارجية تجاه المنطقة المغاربية.

- الأهمية العملية

- المساعدة في فهم الأهداف الاستراتيجية للصين في دول المغرب العربي.
- توفير قاعدة معرفية يمكن أن يستفيد منها صناع القرار والباحثون المهتمون بالعلاقات العربية – الصينية.
- استشراف مستقبل العلاقات الصينية مع دول المغرب العربي في ضوء التحولات الدولية الراهنة.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على طبيعة النظام السياسي الصيني وخصائصه المؤسسية والتنظيمية.
- تحليل آليات صنع القرار السياسي والخارجي في الصين.
- تحديد أهم المحددات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية.
- دراسة العلاقة بين طبيعة النظام السياسي الصيني وتوجهات السياسة الخارجية للدولة.
- تحليل ملامح السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المغرب العربي خلال الفترة محل الدراسة.
- بيان مدى انعكاس خصائص النظام السياسي الصيني على إدارة العلاقات مع دول المغرب العربي.
- استشراف مستقبل السياسة الصينية تجاه المنطقة في ظل التحولات الإقليمية والدولية.

إشكالية الدراسة

تنطلق الدراسة من الإشكالية الرئيسة الآتية:

إلى أي مدى تؤثر طبيعة النظام السياسي الصيني في رسم وتوجيه السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المغرب العربي؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسة التالية:

كلما اتسم النظام السياسي الصيني بمزيد من المركزية والتماسك المؤسسي تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، ازداد تأثيره المباشر في توجيه السياسة الخارجية الصينية وصياغة توجهاتها تجاه دول المغرب العربي بما يحقق المصالح الاستراتيجية الصينية طويلة المدى.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، أبرزها:

أولًا: المنهج الوصفي التحليلي

ويُستخدم لوصف وتحليل طبيعة النظام السياسي الصيني، وبيان خصائصه ومؤسساته وآليات صنع القرار فيه، فضلًا عن تحليل توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المغرب العربي.

ثانيًا: منهج تحليل النظم

ويُستخدم لفهم العلاقة بين المدخلات الداخلية للنظام السياسي الصيني وبين المخرجات المتمثلة في السياسة الخارجية، باعتبارها نتاجًا للتفاعلات المؤسسية والسياسية داخل الدولة.

ثالثًا: المنهج المقارن

وذلك من خلال إجراء مقارنات محدودة بين السياسة الصينية تجاه المغرب العربي وبعض المناطق الأخرى، للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في السلوك الخارجي الصيني.

المصطلحات المستخدمة في الدراسة

النظام السياسي

مجموعة المؤسسات والقواعد والآليات الرسمية وغير الرسمية التي تنظم عملية ممارسة السلطة وتوزيعها داخل الدولة، وتحدد كيفية صنع القرارات السياسية وتنفيذها.

النظام السياسي الصيني

الإطار المؤسسي والسياسي الذي تقوده الحزب الشيوعي الصيني، ويقوم على مركزية القيادة الحزبية وتكامل مؤسسات الحزب والدولة في إدارة الشؤون الداخلية والخارجية.

السياسة الخارجية

مجموعة القرارات والتوجهات والاستراتيجيات التي تعتمدها الدولة في إدارة علاقاتها مع الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق مصالحها الوطنية.

صنع القرار الخارجي

العملية التي يتم من خلالها تحديد أهداف الدولة الخارجية واختيار الوسائل المناسبة لتحقيقها من خلال المؤسسات السياسية المختصة.

المغرب العربي

إقليم جغرافي وسياسي يقع في شمال غرب إفريقيا ويضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، ويتميز بأهمية استراتيجية في التفاعلات الإقليمية والدولية.

مبادرة الحزام والطريق

مبادرة استراتيجية أطلقتها الصين عام 2013 بهدف تعزيز الترابط الاقتصادي والتجاري والبنية التحتية بين الصين ومختلف مناطق العالم، بما فيها دول المغرب العربي.

المحددات الداخلية للسياسة الخارجية

مجموعة العوامل السياسية والمؤسسية والأيديولوجية والاقتصادية المرتبطة بالبيئة الداخلية للدولة والتي تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية وتوجيهها.

حدود الدراسة

تنقسم حدود الدراسة إلى:

– **الإطار الزماني:** تغطي الدراسة الفترة ما بين 2012 – 2024، نظرًا لأهمية هذه المرحلة التي شهدت تبلور توجهات السياسة الخارجية الصينية في عهد الرئيس "شي جين بينغ"، وتوسع مشروع "الحزام والطريق".

– **الإطار المكاني:** تركز الدراسة على دول المغرب العربي الخمس (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) كمجال لتحليل السياسات الصينية تجاه المنطقة.

– **الحدود الموضوعية:** تتناول الدراسة فقط أثر طبيعة النظام السياسي الصيني على السياسة الخارجية، ولا تتناول أثر العوامل الاقتصادية أو الأمنية أو العسكرية إلا فيما يخدم تحليل البعد السياسي والمؤسسي.

خامسا: خطة الدراسة

تتناول الدراسة في الفصل الأول: السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب العربي، وعلى ثلاثة مباحث: الأول يتناول: تطور العلاقات الصينية – مغاربية منذ 2012. والمبحث الثاني: دوافع وأولويات الصين في المغرب العربي. والمبحث الثالث: ملامح البراغماتية في الأداء السياسي والدبلوماسي الصيني

اما الفصل الثاني فيتناول الدراسة: أثر طبيعة النظام السياسي الصيني على التوجه نحو المغرب العربي. ويحتوي هذا الفصل ثلاثة مباحث الأول يتناول: تأثير البنية السياسية الصينية في رسم السياسات المغاربية. والمبحث الثاني يتناول: تجليات التوجه المؤسسي والبيروقراطي في العلاقات الصينية–المغاربية. والمبحث الثالث: تقييم السياسات الصينية في المغرب العربي من منظور داخلي

الفصل الأول

السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب العربي

المبحث الأول

تطور العلاقات الصينية – مغاربية منذ 2012

شهدت العلاقات بين الصين ودول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) منذ عام 2012 تحولًا استراتيجيًا لافتًا، ارتبط بتغير أولويات السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد "الربيع العربي"، وتنامي الحضور الصيني في المنطقة العربية والإفريقية. فقد انتقلت الصين من مرحلة الحذر التقليدي والاقتصار على التعاون الاقتصادي، إلى الانخراط الأكثر فاعلية في ملفات الأمن والاستثمار والبنية التحتية والدبلوماسية متعددة الأطراف.

أولًا: الخلفية العامة للعلاقات الصينية–المغاربية قبل 2012

لم تكن علاقات الصين بدول المغرب العربي غائبة قبل 2012، فقد أقامت علاقات دبلوماسية وتجارية مع معظم هذه الدول منذ ستينيات القرن الماضي. إلا أن هذه العلاقات ظلت محصورة في مجالات محدودة نسبيًا، كالتعاون التقني والمساعدات الرمزية، في إطار ما يُعرف بسياسة "عدم التدخل" التي تتبعها الصين تقليديًا في سياستها الخارجية.[1]

ثانيًا: التحول بعد 2012: الحضور الصيني المتنامي

منذ عام 2012، تزايدت مبادرات الصين في المنطقة المغاربية نتيجة عدة عوامل، منها :

– الحاجة إلى تنويع الشركاء الدوليين للصين بعد توتر علاقاتها مع بعض القوى الغربية.

– استفادة الصين من تراجع النفوذ الغربي في المنطقة نتيجة الأزمات السياسية ما بعد الربيع العربي[2].

– إطلاق مبادرة الحزام والطريق عام 2013، والتي شملت المغرب العربي كممر استراتيجي نحو أوروبا وإفريقيا.

في هذا السياق، أبرمت الصين سلسلة من الاتفاقيات مع دول المغرب العربي، أبرزها:

– توقيع اتفاقيات استراتيجية مع الجزائر في مجال الطاقة والنقل والاتصالات.

– توقيع المغرب والصين اتفاقية "شراكة استراتيجية" عام 2016، كانت الأولى من نوعها في المنطقة.

– دعم الصين لمشاريع البنية التحتية في تونس وموريتانيا، بما في ذلك الموانئ والمناطق الحرة.[3]

ثالثًا: طبيعة العلاقات الصينية مع كل دولة مغاربية

– **الجزائر** :تُعدّ الجزائر من أهم شركاء الصين في إفريقيا. فالصين هي الشريك التجاري الأول للجزائر منذ 2013، وشاركت الشركات الصينية في مشاريع ضخمة مثل الطريق السيار شرق–غرب، ومطار الجزائر الدولي، والمشاريع السكنية الكبرى[4].

– **المغرب** :تطورت العلاقات المغربية–الصينية بشكل لافت بعد زيارة الملك محمد السادس إلى بكين في 2016، حيث تم توقيع عدة اتفاقيات، من بينها إنشاء "مدينة محمد السادس للتكنولوجيا" بتمويل صيني، وتعزيز التعاون في التعليم والصحة والسياحة[5].

– **تونس** :رغم أن حجم التبادل التجاري بين تونس والصين يبقى محدودًا مقارنة بالمغرب والجزائر، إلا أن تونس استفادت من الدعم الصيني في مجالات الصحة والبنية التحتية، خاصة خلال جائحة كوفيد 19 .[6]

– **ليبيا** :تضررت العلاقات الليبية–الصينية بعد 2011 نتيجة الصراع الداخلي، إلا أن الصين ما زالت تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع الطرفين، وتراقب الوضع بانتظار استقرار الأوضاع لاستئناف استثماراتها المتوقفة[7].

– **موريتانيا** :استفادت موريتانيا من الاستثمارات الصينية في مجالات الصيد البحري والطرق، كما فتحت المجال لمزيد من التبادل الثقافي والبعثات التعليمية.[8]

---

[1] - عبد الرحمن، محمد. *السياسة الخارجية الصينية: تحولات وتحديات*، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2014، ص 112

[2] - الصادق، نزار. "السياسة الصينية في إفريقيا: من البراغماتية إلى الشراكة الاستراتيجية"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 48، 2016، ص 79.

[2]- المعهد الملكي المغربي للدراسات الاستراتيجية. *العلاقات المغربية الصينية: آفاق واعدة*، الرباط، 2017، ص 13.

4 - ليشيني، غلاديس. الصين والجزائر: ما وراء النفط والبنية التحتية، المعهد الجنوب أفريقي للشؤون الدولية، 2018، ص 5.

5 - وزارة الخارجية المغربية. اتفاقية الشراكة الاستراتيجية المغربية الصينية، 2016 .

6 - عطية، أ. "القوة الناعمة الصينية في تونس بعد عام 2011"، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، المجلد 10، 2020، ص 44.

4- فرج، عبد الحكيم. "الوجود الاقتصادي الصيني في ليبيا: الواقع والمستقبل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 210، 2019، ص 91..

1- مبادرة الأبحاث الصينية الأفريقية (CARI)، قاعدة بيانات العلاقات الموريتانية الصينية، جامعة جونز هوبكنز، 2021.

رابعًا: السمات العامة للعلاقات الصينية–المغاربية

يمكن إجمال أبرز سمات العلاقة فيما يلي:

– تركيز على المجالات الاقتصادية والتقنية أكثر من المجالات السياسية أو الأمنية.

– تفضيل العمل الثنائي المباشر مع كل دولة على حدة.

– الابتعاد عن التورط في النزاعات الداخلية، تطبيقًا لمبدأ "عدم التدخل."

– تنامي التأثير الناعم للصين من خلال التعليم، والإعلام، والمساعدات التنموية. [9]

المبحث الثاني

دوافع وأولويات الصين في المغرب العربي

يُعدّ التوجه الصيني نحو المغرب العربي جزءًا من استراتيجية كبرى تهدف إلى إعادة تشكيل موقع الصين في النظام الدولي، عبر توسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي، وتأمين مصالحها الاستراتيجية في مناطق العالم المختلفة، لا سيما في القارة الإفريقية ومحيطها العربي. وتكمن أهمية المغرب العربي بالنسبة للصين في عدة اعتبارات جغرافية واقتصادية وسياسية تجعل منه منطقة جذب متزايدة ضمن أولويات بكين الخارجية.

أولًا: الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية

1. **الموقع الجغرافي الاستراتيجي** :تقع دول المغرب العربي في نقطة تقاطع مهمة بين إفريقيا وأوروبا، وتطل على واجهات بحرية هامة على المتوسط والأطلسي، ما يمنح الصين منفذًا استراتيجيًا لتوسيع شبكاتها اللوجستية والتجارية في إطار مبادرة "الحزام والطريق " [10].
2. **الأسواق الواعدة ومصادر الطاقة** :تتمتع دول مثل الجزائر وليبيا باحتياطات ضخمة من النفط والغاز، وهو ما يمثل دافعًا رئيسيًا للصين لتأمين احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، إضافة إلى رغبتها في التغلغل في أسواق نامية كالمغرب وتونس[11].
3. **الفرص الاستثمارية في البنية التحتية** :تسعى الشركات الصينية، بدعم حكومي، إلى تنفيذ مشاريع ضخمة في مجالات الطرق والموانئ والسكك الحديدية والطاقة في دول المغرب العربي، مما يحقق للصين عوائد اقتصادية ويوطد نفوذها في المنطقة [12].
4. **تقليل الاعتماد على الغرب** :يأتي التوسع في العلاقات الصينية–المغاربية ضمن سياسة تنويع الشركاء التي تتبعها بكين لتقليل اعتمادها على الأسواق الغربية، لا سيما في ظل تصاعد التوتر مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي [13].

ثانيًا: الدوافع السياسية والدبلوماسية

9 - تشاو، سويشينغ. دبلوماسية الصين وقوتها الناعمة في الجنوب العالمي، روتليدج، 2020، ص 142

10 وانغ، بيتشو. استراتيجية الصين العالمية، بالجريف ماكميلان، 2013، ص 101.

11 -الزبير، عبد الحميد. "الطاقة كدافع للسياسة الصينية في المغرب العربي"، مجلة دراسات إفريقية، العدد 35، 2019، ص 88.

12 - عبد الله، سمير. العلاقات الصينية-العربية: قراءة استراتيجية، مركز الدراسات الآسيوية، عمان، 2020، ص 59.

13 - تشاو، سويشينغ. عودة التنين الزئير: القادة التحويليون وديناميكيات السياسة الخارجية الصينية، مطبعة جامعة ستانفورد، 2023، ص 218.

1. **تعزيز الشرعية الدولية للنموذج الصيني** :تسعى الصين إلى الترويج لنموذجها السياسي كبديل عن الديمقراطية الليبرالية، خاصة في دول تمر بمراحل انتقال سياسي أو تعاني من أزمات شرعية، ما يعزز من فرص تقبل "النموذج الصيني" في إدارة الدولة والتنمية [14].
2. **كسب الدعم في المحافل الدولية** :تمثل دول المغرب العربي كتلة تصويتية مهمة داخل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وتسعى الصين إلى كسب دعمها لقضاياها الأساسية مثل قضية "تايوان" وحقوق الإنسان، وذلك مقابل الدعم المالي والتنموي [15].
3. **تعزيز الدبلوماسية الناعمة** :تعتمد الصين بشكل متزايد على أدوات القوة الناعمة في علاقاتها الخارجية، من خلال تقديم منح دراسية، وإرسال بعثات طبية، وتأسيس معاهد "كونفوشيوس"، وتنظيم الأنشطة الثقافية، وهو ما تجلى بوضوح في المغرب وتونس وموريتانيا [16].

ثالثًا: أولويات السياسة الصينية في المغرب العربي

يمكن تحديد أبرز أولويات الصين في علاقاتها مع دول المغرب العربي في الآتي:

– توسيع الشراكات الاقتصادية والتجارية من خلال إبرام اتفاقيات طويلة الأمد تغطي قطاعات متعددة.

– دعم الاستقرار السياسي في الدول المغاربية دون تدخل مباشر، من منطلق إدراك الصين لأهمية الاستقرار في حماية مصالحها.

– تحقيق التوازن مع النفوذ الغربي في المنطقة، عبر تقديم نموذج تنموي لا يُشترط فيه الإصلاح السياسي الليبرالي، ما يجعله أكثر قبولًا لدى بعض الأنظمة.

– ضمان أمن الإمدادات الطاقوية والاستثمار في قطاعات النقل والطاقة والمناجم.

رابعًا: محددات الموقف الصيني من الأزمات السياسية في المغرب العربي

تحافظ الصين على موقف "محايد" في القضايا السياسية الداخلية لدول المغرب العربي، ملتزمة بمبدأ "عدم التدخل"، لكنها في الوقت ذاته تُبقي قنوات التواصل مفتوحة مع جميع الأطراف، كما حدث في الحالة الليبية [17]، وتتبنى مواقف عامة تدعو إلى الحوار والاستقرار دون الخوض في تفاصيل أو إملاءات.

ويعود ذلك إلى أسباب عدة:

– رغبة الصين في الحفاظ على مصالحها التجارية والاستثمارية بعيدًا عن التعقيدات السياسية.

– تجنب الاصطفاف السياسي في نزاعات داخلية قد تؤثر سلبًا على سمعة الصين كقوة تنموية.

– احترام الصين لمبدأ السيادة الوطنية وعدم قبولها لأي تدخل أجنبي في شؤون الدول الأخرى، وهو مبدأ تنطلق منه سياستها الخارجية عمومًا [18].

المبحث الثالث

---

[14] ـ هودزي، أوبرت. مفارقة الصين وأفريقيا: القوة والتصورات وسياسات التغيير، روتليدج، 2020، ص 145.

[15] ـ وزارة الخارجية الصينية. تقارير منتدى التعاون الصيني العربي، 2022.

[16] ـ عطية، سعاد. "القوة الناعمة الصينية في شمال إفريقيا: الواقع والآفاق"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 52، 2022، ص 121.

[17] ـ عبد الكريم، طارق. "الصين والأزمة الليبية: مصالح متشابكة وحذر دبلوماسي"، المجلة المغاربية للسياسات الدولية، العدد 7، 2021، ص 64.

[18] ـ تشين، تشيمين. دبلوماسية الصين ومسؤوليتها الدولية، مجلة الصين الفصلية للدراسات الاستراتيجية الدولية، المجلد 3، العدد 2، 2017، ص 76.

ملامح البراغماتية في الأداء السياسي والدبلوماسي الصيني

من أبرز سمات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المغرب العربي أنها تتسم بقدر عالٍ من **البراغماتية**، أي التركيز على تحقيق المصالح الواقعية دون الالتزام بمواقف أيديولوجية صارمة أو تصورات مسبقة عن النظام السياسي الأمثل للدول الأخرى. وقد تجلّت هذه البراغماتية في تعامل الصين مع مختلف الأنظمة المغاربية رغم تباينها السياسي، وفي قدرتها على التكيف مع الأوضاع المتغيرة في المنطقة بعد "الربيع العربي."

أولًا: مبدأ "عدم التدخل" كأداة براغماتية

تمثل **سياسة عدم التدخل** في الشؤون الداخلية للدول ركيزة أساسية في الدبلوماسية الصينية، خاصة في العالم النامي. وتستغل بكين هذا المبدأ لتقديم نفسها كشريك موثوق لا يشترط الإصلاح السياسي ولا يربط الدعم بالمواقف الأيديولوجية[19].

وقد أفاد هذا النهج الصين في:

– تعزيز علاقاتها مع الأنظمة الحاكمة، خصوصًا تلك التي تواجه انتقادات دولية بسبب سجلها الحقوقي.

– الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والتجارية في بيئات سياسية غير مستقرة.

– تجنّب الاصطفاف مع قوى محلية أو خارجية قد تقوّض حيادها في الصراعات الداخلية كما هو الحال في ليبيا.[20]

ثانيًا: البراغماتية الاقتصادية: "تجارة دون شروط"

تعتمد الصين في علاقاتها الخارجية، خصوصًا مع الدول المغاربية، على مقاربة اقتصادية نفعية:

– فهي **تُركز على البنية التحتية، والاستثمار المباشر، وتقديم القروض والمساعدات** دون شروط سياسية.

– تفضل إبرام اتفاقيات **ثنائية** مع كل دولة على حدة بدل الدخول في أطر إقليمية معقدة.

– تُعطي الأولوية للقطاعات ذات الربحية الاقتصادية الواضحة مثل النفط والغاز والموانئ والمواصلات.[21]

ويُعد هذا التوجه "غير المشروط" عامل جذب مهم للأنظمة المغاربية التي تبحث عن شركاء غير ضاغطين سياسيًا.

ثالثًا: البراغماتية في الخطاب الدبلوماسي

تعتمد الصين على خطاب سياسي **مرن وغامض أحيانًا**، يركّز على مفاهيم عامة مثل:

– **المنفعة المتبادلة**"

– **الشراكة جنوب–جنوب**"

– **التنمية المشتركة**"

وهذا النوع من الخطاب يُساعدها على التعامل مع قضايا حساسة دون التورط في مواقف حادة. فعلى سبيل المثال:

– في ليبيا، لم تُؤيد الصين أي طرف صراحة، لكنها أبقت اتصالاتها مفتوحة مع مختلف الأطراف، وأعربت عن دعمها "للحوار الشامل" و"الحل السلمي ".[22]

– في الجزائر، امتنعت الصين عن التعليق على الاحتجاجات الشعبية عام 2019، بينما واصلت تعاونها الاقتصادي كالمعتاد.

---

[19] ـ ألدين، كريس، ولارج، دانيال. الصين وأفريقيا: التفاوض على قوة عالمية ناشئة، زيد بوكس، 2019، ص 103.

[20] ـ تشاو، سويشينغ. السياسة الخارجية الصينية: البرجماتية والثقافة الاستراتيجية، مطبعة جامعة ستانفورد، 2019، ص 117.

[21] ـ سعد، نوال. "السياسة الاقتصادية الصينية في شمال إفريقيا: النموذج والمحددات"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 19، 2021، ص 93.

[22] ـعبد الحكيم، رفيق. "الموقف الصيني من النزاع الليبي: الثبات في الحياد"، دورية السياسة العربية، العدد 47، 2023، ص 58.

– في تونس والمغرب، حافظت الصين على خطاب داعم للاستقرار دون التدخل في النقاشات الداخلية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان.

رابعًا: المرونة في التعامل مع القوى الدولية والإقليمية

تعكس البراغماتية الصينية أيضًا قدرة بكين على **الموازنة بين القوى الدولية** في المنطقة، دون الدخول في صدام مباشر مع القوى الغربية التقليدية أو روسيا أو تركيا. فهي:

– لا تدخل في منافسة صريحة مع فرنسا أو الولايات المتحدة في المنطقة، لكنها **تستثمر بهدوء** وتُقدّم نفسها كبديل تنموي طويل الأجل [23].

– تتجنب خوض صراعات جيوسياسية، وتحرص على إبقاء علاقاتها الاقتصادية بمعزل عن التجاذبات السياسية في المنطقة.

خامسًا: حدود البراغماتية الصينية

رغم نجاح هذا النهج، إلا أن له **حدودًا:**

– قد يُفسر في بعض الأحيان على أنه نفعية مفرطة أو غياب موقف أخلاقي، خاصة في قضايا حقوق الإنسان أو الديمقراطية.

– تواجه الصين انتقادات من بعض القوى المدنية في المغرب وتونس بسبب غياب الشفافية في بعض المشاريع المشتركة، أو لكونها تتعامل فقط مع النخب السياسية والاقتصادية [24].

– كما أن غياب الالتزام السياسي قد يحد من قدرة الصين على التأثير الحقيقي في ملفات النزاع أو الانتقال السياسي.

الفصل الثاني

أثر طبيعة النظام السياسي الصيني على التوجه نحو المغرب العربي

المبحث الأول

تأثير البنية السياسية الصينية في رسم السياسات المغاربية

تُعد البنية السياسية الصينية، القائمة على هيمنة الحزب الشيوعي الصيني(CCP) ، أحد أبرز العوامل المحددة لسلوك الصين الخارجي. فبما أن الحزب يحتكر السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، فإن السياسة الخارجية تُصاغ ضمن رؤية موحدة تراعي المصالح العليا للنظام، وتعمل على ترجمتها عبر مؤسسات الحزب والدولة بالتكامل الكامل بينهما[25].

ينظر الحزب الشيوعي إلى السياسة الخارجية باعتبارها امتدادًا للأمن القومي الشامل، إذ يتم ربط الاستقرار الداخلي بالانخراط الخارجي المدروس، لا سيما في مناطق تشهد تنافسًا جيوسياسيًا، مثل شمال أفريقيا. من هذا المنطلق، يُوظّف الحزب أدواته السياسية والاقتصادية والإعلامية في التعامل مع دول المغرب العربي باعتبارها جزءًا من حزام نفوذه الاستراتيجي الممتد ضمن مبادرة "الحزام والطريق" .[26]

---

[23] - لو كور، فيليب. صعود الصين العالمي: هل يستطيع الاتحاد الأوروبي والآخرون مواجهة التحدي؟، مؤسسة كارنيغي، 2016.

[24] -. فاطمة، العروي. "الفاعل الصيني في تونس: مقاربة القوة الناعمة"، مجلة البحوث المغاربية، العدد 8، 2022، ص 77.

[25] - خيري عمر، "النظام السياسي الصيني وصناعة القرار الخارجي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 206، 2016، ص. 78.

[26] - جيمس رايلي، "العقوبات الأحادية الجانب التي تفرضها الصين"، مجلة واشنطن الفصلية، المجلد 42، العدد 1، 2019، ص 143-161

كما تلعب مراكز الفكر والبحث الموجهة من الحزب، مثل "الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية" و"مركز الدراسات الأفريقية"، دورًا في تقديم توصيات بشأن طبيعة التعامل مع النخب السياسية والاقتصادية المغاربية، مما يعكس درجة المركزية في صنع القرار الخارجي الصيني.[27]

المبحث الثاني

تجليات التوجه المؤسسي والبيروقراطي في العلاقات الصينية–المغاربية

تعكس العلاقات الصينية – المغاربية جانبًا من التعقيد البيروقراطي الذي يميّز الأداء الخارجي الصيني. إذ تنسّق عدة مؤسسات رسمية وغير رسمية – كوزارة الخارجية، وزارة التجارة، لجان الحزب، والمجالس المحلية للتعاون – جهودها لتعزيز الانخراط في المنطقة المغاربية. ويُعد هذا النمط المؤسسي انعكاسًا للبنية الهرمية للصين الحديثة، حيث يُؤطر كل توجه خارجي ضمن استراتيجية قومية ذات طابع بيروقراطي عالي التنظيم[28].

تُظهر الاتفاقيات الثنائية مع المغرب والجزائر وتونس توجّهًا صينيًا نحو ربط علاقات اقتصادية وتنموية طويلة الأمد تحت إشراف مباشر من اللجنة الوطنية للإصلاح والتنمية ومكتب مبادرة الحزام والطريق، ما يعكس رغبة بكين في تقنين علاقاتها مع الدول المغاربية عبر بيروقراطية ذات طابع احترازي واستشرافي[29].

وتُبرِز هذه المقاربة التنظيمية مدى اهتمام الصين بالحفاظ على شراكات "منخفضة التكلفة، عالية المنفعة"؛ إذ تتجنّب الانخراط السياسي المباشر أو التدخل في الشؤون الداخلية، لكنها تعتمد على بيروقراطية فعالة لتحديد الأولويات، مثل مشروعات البنية التحتية، والموانئ، والطاقة المتجددة في المغرب العربي. [30]

المبحث الثالث

تقييم السياسات الصينية في المغرب العربي من منظور داخلي

من منظور النخب والدول المغاربية، تتباين الرؤى بشأن السياسة الصينية. فبينما يرى بعض الفاعلين في المغرب وتونس في الصين شريكًا استثماريًا مهمًا وخاليًا من الأجندات السياسية، تُعبّر قطاعات أخرى عن قلقها من الطابع غير الشفاف في بعض العقود الصينية، وضعف نقل التكنولوجيا، وغياب الالتزامات البيئية والاجتماعية[31].

---

[27] - 3. محمد عبد القادر، "السياسة الخارجية الصينية في القرن الحادي والعشرين"، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2020، ص. 102.

[28] - بيتس جيل وبنجامين شراير، "مواجهة نفوذ الصين في أفريقيا"، مجلة الاستراتيجية المقارنة، المجلد 39، العدد ٥، 2020، ص 418

[29] -وزارة التجارة الصينية، تقرير العلاقات الاقتصادية الصينية–المغاربية، بكين، 2022، ص. 13.

[30] -. ليلى سعيد، "الصين وأفريقيا: التوجه البيروقراطي في العلاقات الاقتصادية"، المركز القومي للدراسات، القاهرة، 2021، ص. 88 .

[31] - مقابلة مع مسؤول في وزارة الاقتصاد التونسية، نشرت في صحيفة الشروق، العدد 11234، بتاريخ 15 مارس 2023.

في الجزائر، مثلًا، يُنظر إلى الشراكة الصينية باعتبارها بديلًا عن الشراكات الغربية التقليدية، خاصة في قطاع الطاقة والإنشاءات، لكن مع ذلك هناك انتقادات حول محدودية فرص التشغيل المحلي في المشروعات الصينية، واعتماد الشركات الصينية على عمالة آسيوية، ما يقلل من الأثر الاقتصادي المباشر على السكان المحليين[32].

كما يُسجّل بعض المراقبين أن الأداء الصيني في المنطقة يظل "براغماتيًا" أكثر منه "تعاونيًا"؛ إذ تستند الصين في تفاعلها مع دول المغرب العربي إلى مقاييس اقتصادية محضة، ما يُضعف من إمكانات بناء شراكات استراتيجية حقيقية. [33]

الخاتمة

تُعد طبيعة النظام السياسي الصيني عاملًا حاسمًا في توجيه السياسة الخارجية لبكين، إذ يتسم النظام السياسي الصيني بتركيز قوي للسلطة في يد الحزب الشيوعي الحاكم، مما يتيح قدرة عالية على التنسيق المؤسسي، وتوحيد الرؤية الاستراتيجية، وتبني سياسات خارجية براغماتية متماسكة. ويظهر هذا التأثير جليًا في السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي، حيث تتسم هذه السياسة بالمرونة والبراغماتية، مع التركيز على تعزيز الشراكات الاقتصادية والاستفادة من موقع المنطقة الاستراتيجي ضمن مشروع "الحزام والطريق"، مع الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة .

إن هذا التوجه يعكس بوضوح الخصائص الفريدة للنظام السياسي الصيني، الذي يوازن بين أهداف التنمية الداخلية وتعزيز مكانة الصين على الساحة الدولية، ويعزز ذلك من فاعلية الصين في بناء شبكة علاقات متينة في منطقة المغرب العربي، على نحو يسهم في دعم مصالحها الاقتصادية والسياسية دون إثارة صراعات أو تحالفات عسكرية قد تعقد موقفها الدولي.

النتائج

1. **تأثير مركزية الحزب الشيوعي** :أظهرت الدراسة أن تركيز السلطة في يد الحزب الشيوعي الصيني يسهل اتخاذ قرارات السياسة الخارجية بشكل سريع وموحد، ويضمن توافق مؤسسي بين مختلف الأجهزة الحكومية والبيروقراطية.
2. **براغماتية السياسة الخارجية** :تبنت الصين سياسة خارجية ذات طابع براغماتي تجاه دول المغرب العربي، تركز على المصالح الاقتصادية والتنموية دون فرض أيديولوجيات أو التدخل السياسي.
3. **أهمية موقع المغرب العربي الاستراتيجي** :تعتبر دول المغرب العربي بوابة استراتيجية تربط بين إفريقيا وأوروبا، وهو ما يعزز اهتمام الصين بالمنطقة ضمن سياق مبادرة "الحزام والطريق."
4. **توازن بين الاستقرار الداخلي والتوجه الخارجي** :يسعى النظام السياسي الصيني للحفاظ على استقرار داخلي قوي يدعم توسيع نفوذ الصين الخارجي، ما يظهر جليًا في التركيز على بناء علاقات دبلوماسية واقتصادية متوازنة مع دول المغرب العربي.
5. **التكيف مع الخصوصيات الإقليمية** :أظهرت الصين قدرة على التكيف مع الظروف السياسية والاجتماعية المختلفة في المغرب العربي، مما يعزز من نجاح سياستها الخارجية في المنطقة.

التوصيات

1. **تعزيز البحث المقارن** :يوصى بإجراء دراسات مقارنة بين السياسات الخارجية الصينية تجاه مناطق مختلفة في العالم العربي، لمعرفة كيف تختلف الطبيعة الداخلية للنظام السياسي في توجيه السلوك الخارجي حسب السياق الجغرافي والسياسي.

---

[32] ـ مراد بوعلي، "الصين والجزائر: قراءة نقدية في العلاقات الاقتصادية"، مجلة دراسات متوسطية، العدد 34، 2022، ص. 91. ↩

[33] ـ يحيى الزبير، "الدور المتنامي للصين في شمال أفريقيا: التداعيات على المنطقة والولايات المتحدة"،

2. **تطوير قنوات الحوار الثنائي** :على دول المغرب العربي استثمار الفرص المتاحة لتطوير علاقات استراتيجية طويلة الأمد مع الصين، مع التركيز على بناء شراكات تنموية مستدامة تخدم المصالح المشتركة.
3. **الاستفادة من تجربة الصين في التنسيق المؤسسي** :يمكن لدول المغرب العربي دراسة نموذج النظام السياسي الصيني من حيث آليات صنع القرار والتنسيق بين المؤسسات لتطوير بنيتها السياسية وتنويع علاقاتها الدولية.
4. **المراقبة المستمرة لتطور السياسة الصينية** :مع استمرار تطور النظام السياسي الصيني وتغير أولويات سياسته الخارجية، يتوجب على الباحثين وصناع القرار في المغرب العربي متابعة هذه التحولات لضمان التعامل الأمثل مع التغيرات المستقبلية.
5. **تطوير آليات الحوار الثقافي والسياسي** :لتعزيز الفهم المتبادل وبناء جسور ثقافية وسياسية تعزز من أواصر التعاون بين الصين ودول المغرب العربي بعيدًا عن المصالح الاقتصادية فقط.

المراجع

1- محمد عبد الرحمن، السياسة الخارجية الصينية: تحولات وتحديات، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2014 .

2 – نزار الصادق، "السياسة الصينية في إفريقيا: من البراغماتية إلى الشراكة الاستراتيجية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48، 2016 .

3- المعهد الملكي المغربي للدراسات الاستراتيجية. العلاقات المغربية الصينية: آفاق واعدة، الرباط، 2017.

4 – ليشيني، غلاديس. الصين والجزائر: ما وراء النفط والبنية التحتية، المعهد الجنوب أفريقي للشؤون الدولية، 2018.

5 – وزارة الخارجية المغربية. اتفاقية الشراكة الاستراتيجية المغربية الصينية، 2016.

6 – احمد عطية ، "القوة الناعمة الصينية في تونس بعد عام 2011"، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، المجلد 10، 2020.

7- عبد الحكيم فرج، "الوجود الاقتصادي الصيني في ليبيا: الواقع والمستقبل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 210، 2019.

8- مبادرة الأبحاث الصينية الأفريقية (CARI)، قاعدة بيانات العلاقات الموريتانية الصينية، جامعة جونز هوبكنز، 2021.

9 – تشاو، سويشينغ. دبلوماسية الصين وقوتها الناعمة في الجنوب العالمي، روتليدج، 2020.

10- وانغ، ييتشو. استراتيجية الصين العالمية، بالجريف ماكميلان، 2013.

11- عبد الحميد الزبير، "الطاقة كدافع للسياسة الصينية في المغرب العربي"، مجلة دراسات إفريقية، العدد 35، 2019.

12- سمير عبد الله، العلاقات الصينية–العربية: قراءة استراتيجية، مركز الدراسات الآسيوية، عمان، 2020.

13- تشاو، سويشينغ. عودة التنين الزئير: القادة التحويليون وديناميكيات السياسة الخارجية الصينية، مطبعة جامعة ستانفورد، 2023.

14 – أوبرت هودزي، مفارقة الصين وأفريقيا: القوة والتصورات وسياسات التغيير، روتليدج، 2020.

15 – وزارة الخارجية الصينية. تقارير منتدى التعاون الصيني العربي، 2022.

16 – سعاد عطية، "القوة الناعمة الصينية في شمال إفريقيا: الواقع والآفاق"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 52، 2022.

17- طارق عبد الكريم، "الصين والأزمة الليبية: مصالح متشابكة وحذر دبلوماسي"، المجلة المغاربية للسياسات الدولية، العدد 7، 2021.

18 – تشين، تشيمين. دبلوماسية الصين ومسؤوليتها الدولية، مجلة الصين الفصلية للدراسات الاستراتيجية الدولية، المجلد 3، العدد 2، 2017.

19 – ألدين، كريس، ولارج، دانيال. الصين وأفريقيا: التفاوض على قوة عالمية ناشئة، زيد بوكس، 2019.

20 – تشاو، سويشينغ. السياسة الخارجية الصينية: البرجماتية والثقافة الاستراتيجية، مطبعة جامعة ستانفورد، 2019.

21 – نوال سعد، "السياسة الاقتصادية الصينية في شمال إفريقيا: النموذج والمحددات"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 19، 2021.

22 – رفيق عبد الحكيم، "الموقف الصيني من النزاع الليبي: الثبات في الحياد"، دورية السياسة العربية، العدد 47، 2023.

23 – فيليب لو كور، صعود الصين العالمي: هل يستطيع الاتحاد الأوروبي والآخرون مواجهة التحدي؟، مؤسسة كارنيغي، 2016.

24 -. فاطمة العروي، "الفاعل الصيني في تونس: مقاربة القوة الناعمة"، مجلة البحوث المغاربية، العدد 8، 2022.

25 - خيري عمر، "النظام السياسي الصيني وصناعة القرار الخارجي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 206، 2016.

26 - جيمس رايلي، "العقوبات الأحادية الجانب التي تفرضها الصين"، مجلة واشنطن الفصلية، المجلد 42، العدد 1، 2019.

27 - محمد عبد القادر، "السياسة الخارجية الصينية في القرن الحادي والعشرين"، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2020.

28 - بيتس جيل وبنجامين شراير، "مواجهة نفوذ الصين في أفريقيا"، مجلة الاستراتيجية المقارنة، المجلد 39، العدد ٥، 2020.

29 -وزارة التجارة الصينية، تقرير العلاقات الاقتصادية الصينية-المغاربية، بكين، 2022.

30 -. ليلى سعيد، "الصين وأفريقيا: التوجه البيروقراطي في العلاقات الاقتصادية"، المركز القومي للدراسات، القاهرة، 2021.

31 - مقابلة مع مسؤول في وزارة الاقتصاد التونسية، نشرت في صحيفة الشروق، العدد 11234، بتاريخ 15 مارس 2023.

32 -. مراد بوعلي، "الصين والجزائر: قراءة نقدية في العلاقات الاقتصادية"، مجلة دراسات متوسطية، العدد 34، 2022.

33 - يحيى الزبير، "الدور المتنامي للصين في شمال أفريقيا: التداعيات على المنطقة والولايات المتحدة"،

34- سناء أحمد محمد السائح. (2026). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن السيبراني (التحديات والآليات والآفاق المستقبلية). *مجلة الفاروق للعلوم* , *2* (1), 563-574.

35- زينب علي قجام. (2026). الآثار المترتبة والسيادية للانقسامات اليمنية على ملف إدارة الهجرة غير الشرعية في ليبيا (2022-2026م). *مجلة الفاروق للعلوم* , *2* (3), 114-124.